

الانزال لتسبب القدر الأكبر من الأرباك والقتل والضجة. ويعني ما سبق، أولاً، أن المخططين لم يروا فرقاً ملموساً بين هدف ميداني وآخر، وبين المردود السياسي - المعنوي لكل نوع من العمليات. وبشكل ذلك إما جهلاً أو عدم اكتراث، فيما يشكل، للفارق في الوقع على الجمهور الإسرائيلي والعالمي بين عملية تستهدف وزارة الدفاع أو الوحدات العسكرية وبين أخرى تصيب المدنيين بلا تمييز. ويعني ما سبق، ثانياً، أن المنطق الموجّه للعمليات البحرية يرى أهميتها في مجرد حدوثها وإثارتها للضجة الاعلامية وليس في نجاحها ميدانياً، ولا يرى أو لا يكثرث لكون أن كل تكتيك وكل هدف عملياتي له عواقب وأثار مختلفة سياسياً. فهل تريد القيادة الفلسطينية، مثلاً، ارهاب أو ارغام أو اقناع الجمهور الإسرائيلي وقيادته بسياسة معينة؟

ويبدو أن وفرة الامكانيات تشجع على عدم تقييم العمليات تقييماً نقدياً صارماً فيما بعد، حيث يعوض وجود الامكانيات الوفيرة عن ضرورة إجهاد العقل للخروج بحلول تكتيكية إبداعية ويعوض حتى عن الاضطرار إلى التشكيك بصحة الاستراتيجية برمتها. ويعود هذا الميل إلى سوء فهم الترابط الحيوي بين العنصر السياسي والعنصر العسكري، كما يعكس محاولة عدم الاقرار بضرورة التغيير من خلال الاغراق بالعمليات وصوت إطلاق النار. والسخرية هي أن طغيان الشعور بضرورة تحقيق المكاسب السياسية بأي ثمن يؤدي إلى الشعور بأن «أي كلام» (بالاصطلاح الشعبي) عسكرياً سيحقق الحد الأدنى المطلوب سياسياً، وكأن الأهداف السياسية لا تحتاج إلى معايير صارمة لقياس الاداء والانجاز مثلما تحتاج الممارسة العسكرية!

تعكس العمليات البحرية الفلسطينية حقيقة مريرة هي ضعف العمل العسكري - التنظيمي داخل الارض المحتلة والذي لا تقدر القيادة الفلسطينية أن تعتمد عليه لتحقيق الأهداف السياسية نفسها التي تسعى العمليات البحرية إلى تحقيقها. فقد عانى العمل السري في الداخل، على الدوام، من شوائب أساسية أدت إلى تراجع واضح في عدد العمليات واتساع رقعتها الجغرافية. وصحيح أن فترات متقطعة نشأت حين نما العمل، ومثلاً بعد عقد اتفاقية كمب ديفيد، غير أن هذه الحالات النادرة أكدت القاعدة العامة بتدني العمل بدلاً من إلغائها. وتمثلت أهم عيوب العمل السري في الحجم الكبير للخلايا ومحاولة بناء الشبكات الواسعة المترابطة، وفي عدم اتباع التدابير الأمنية الصارمة من قبل العاملين في الداخل والخارج على حد سواء، مما أدى إلى اعتقال أو مقتل أو هروب العشرات في كل مرة قبض فيه على فرد واحد من أفراد أية خلية. وشملت العيوب الأساسية، أيضاً، قيام نفس الافراد أو الخلايا بالنشاط العسكري والسياسي والتنظيمي دون تمييز مما خلق ثغرات أمنية وأعاق التخصص وسوء اختيار وتهيئة الاعضاء الجدد واقتضاب تدريبهم العسكري والأمني. وقد تعلم بعض القائمين على هذا العمل، خلال عقد السبعينات، دروساً أولية من هذه التجربة، كما دل اللجوء إلى الخلايا الصغيرة أو حتى الفردية وفصل النشاط العسكري عن السياسي أو النقابي وما شابه. غير أن الوضع الاجمالي لم يختلف جذرياً من منتصف الثمانينات عنه في بداية السبعينات بعد خروج حركة المقاومة من الاردن، حيث ما زالت نسبة عالية من الخلايا تسجل مستوى متدنياً من النشاطية، وما زالت الاستخبارات الاسرائيلية تكتشف الشبكات الكبيرة. ولعل السمة البارزة في العمل السري الفلسطيني في الارض المحتلة، والتي